

دعوى

القرار رقم (ID-2020-13) |

الصادر في الدعوى رقم (I-2018-12) |

لجنة الفصل

الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة
الدخل في مدينة الدمام

المفاتيح:

الربط الضريبي - عدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة

الملخص:

مطالبة المدعية بإلغاء قرار الهيئة العامة للزكاة والدخل بشأن الربط الضريبي من عام ٢٠٠٩ حتى عام ٢٠١٣م - دلت النصوص النظامية على وجوب تقديم الاعتراض من شخص ذي صفة - ثبت للدائرة صفة مقدم الدعوى وعليه فان الدعوى تم تقديمها من غير ذي صفة - مؤدى ذلك: عدم قبول الاعتراض لرفعه من غير ذي صفة - اعتبار القرار نهائياً وواجب النفاذ بموجب المادة (٤٢) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية.

المستند:

- الفقرة (١) من المادة (٧٦) من نظام المرافعات الشرعية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١) بتاريخ ٢٢ / ٠١ / ١٤٣٥هـ.

الوقائع:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وآله وصحبه ومن والاه؛ وبعد:

أنه في يوم (١٢/٠٦/١٤٤١هـ) الموافق (٠٦/٠٢/٢٠٢٠م) اجتمعت الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة الدخل في مدينة الدمام، المنشأة بموجب نظام ضريبة الدخل الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١) بتاريخ ١٠/١٠/١٤٢٥هـ وتعديلاته والمُشكلة بموجب الأمر الملكي رقم ٦٥٤٧٤ بتاريخ ٢٣/١٢/١٤٣٩هـ، وذلك للنظر في الدعوى المشار إليها أعلاه، وحيث استوفت الدعوى الأوضاع النظامية المقررة، فقد أودعت لدى الأمانة العامة للجان الضريبية برقم (١٨-٢٠١٨) بتاريخ ٢٠/٢/٢٠١٩م.

تتلخص وقائع الدعوى في أن المدعية شركة تقدمت بلائحة دعوى تتضمن اعتراضه على الربط الضريبي من عام ٢٠٠٩ حتى عام ٢٠١٣م ويعرض لائحة المدعي على المدعى عليها أجاب بمذكرة رد جاء فيها «تعتبر شركة (...) دائمة طبقاً للبيانات المتوفرة للهيئة وبالتالي يطبق عليها نص المادة (٤) الفقرة (أ) من نظام ضريبة الدخل الصادر بالمرسوم الملكي رقم (١/م) بتاريخ ١٥/١٠/١٤٢٥هـ، والذي نص على (تتألف المنشأة الدائمة لغير القيم في المملكة - ما لم يرد خلاف ذلك في هذه المادة - من مكان دائم لنشاط غير المقيم الذي يمارس من خلاله النشاط كلياً أو جزئياً، ويدخل في ذلك النشاط الذي يقوم به غير المقيم من خلال وكيل له) ونظراً لوجود عقد خدمات هندسية معمارية مع ... والذي يتضح منه ممارسته للعمل داخل المملكة وبالتالي فإن الإيرادات المحققة مقابل الخدمات المقدمة ... تعد دخل متحقق من مصدر في المملكة واستناداً للمادة (السادسة الفقرة (١) من اللائحة التنفيذية التي نصت على (تعد الخدمات تمت في المملكة في أي من الحالات الآتية: ١- إذا تمت ممارسة العمل أو جزء منه، المطلوب لتحقيق هذه الخدمة في المملكة حتى لو تم تنفيذها عن بعد، حيث لا يشترط التواجد المادي للشخص مؤدي الخدمة) لذا تتمسك الهيئة بصحة وسلامة إجراءاتها».

في يوم الاربعاء الموافق ١٢/٠٦/١٤٤١هـ فتحت الجلسة وبعد اطلاع الدائرة على أوراق الدعوى وبالنداء على أطراف الدعوى تبين عدم حضور المدعية أو من يمثلها، وتقدم ممثلين المدعى عليها (...) بتفويضهم من محافظ الهيئة العامة للزكاة والدخل برقم (...) وتاريخ ١٩/٠٥/١٤٤١هـ، وبسؤال ممثل المدعى عليها اكتفى بما قدم من مستندات وطلب البت في الدعوى وبالرجوع إلى الفقرة (١) من المادة العشرين من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية والتي نصت على « إذا لم يحضر المدعي في أي جلسة ثبت تبليغه بها في الموعد المحدد لنظرها ولم يتقدم بعذر تقبله الدائرة وجب عليها الفصل في الدعوى إن كانت مهياًة للفصل فيها» وبناء عليه قررت الدائرة قفل باب المرافعة في الدعوى للدراسة والمداولة تمهيداً لإصدار القرار فيها.

الأسباب:

بعد الاطلاع على نظام ضريبة الدخل الصادر بالمرسوم الملكي رقم (١/م) بتاريخ ١٥/١٠/١٤٢٥هـ وتعديلاته، ولائحته التنفيذية الصادرة بموجب قرار وزير المالية رقم (٢٠٨٢) وتاريخ ٠١/٠٦/١٤٣٨هـ وتعديلاتها، وبناء على نظام الزكاة الصادر بالأمر الملكي رقم (٥٧٧/٢٨/١٧) وتاريخ ١٤/٠٣/١٣٧٦هـ وتعديلاته ولائحته التنفيذية وتعديلاتها وبعد الاطلاع على قواعد وإجراءات عمل اللجان الضريبية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٦٠٤٠) وتاريخ ٢١/٠٤/١٤٤١هـ والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

وحيث أن من الأمور الأولية التي يتم الفصل فيها قبل الدخول في موضوع الدعوى هو التأكد من صفة أطراف الدعوى، والذي تحكم به الدائرة من تلقاء نفسها، وفقاً

لما نصت عليه الفقرة (١) من المادة (السادسة والسبعون) من نظام المرافعات الشرعية «...أو الدفع -بعدم قبول الدعوى لانعدام الصفة أو الأهلية أو المصلحة أو لأي سبب آخر، ... يجوز الدفع به في أي مرحلة تكون فيها الدعوى وتحكم به المحكمة من تلقاء نفسها»، وبالاطلاع على ملف الدعوى لم يتبين لنا ما يثبت صفة مقدم الدعوى وعليه فان الدعوى تم تقديمها من غير ذي صفة، مما يتعين معه عدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة.



القرار:

ولهذه الأسباب وبعد المداولة، قررت الدائرة بالإجماع ما يلي:

- عدم قبول الدعوى من شركة (...) لرفعها من غير ذي صفة.

صدر هذا القرار حضورياً بحق الأطراف، وحددت الدائرة (اليوم الموافق ٢٠/٠٢/٢٠٢٠م) موعداً لتسليم نسخة القرار ولأطراف الدعوى طلب استئنافه خلال (٣٠) ثلاثين يوماً من اليوم التالي للتاريخ المحدد لتسلمه، وفي حال عدم تقديم الاعتراض يصبح نهائياً وواجب النفاذ بعد انتهاء هذه المدة.

وصلّى الله وسلّم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.